أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف الخاصة (دراسة ميدانية على البنوك الخاصة في محافظة كربلاء- العراق)

Impact of Internal Audit in Reduction of Liquidity Risks in Private Banks (Field Study on Private Banks in Karbala Governorate -Iraq)

 حسن هادي جاهل
 علي حنظل حسين

 مدرس مساعد
 مدرس مساعد

 وزارة التربية العراقية
 وزارة التربية العراقية

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف الخاصة في محافظة كربلاء ولتحقيق هذا الهدف تم اعداد استبانة وزعت على عينة البحث . وتم إخضاع 61 استبانة للتحليل باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وتوصل البحث الى عدة نتائج أهمها وجود أثر ايجابي للتدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف، وبناء على النتائج تم التوصل الى عدة توصيات منها إعطاء السيولة النقدية المزيد من الاهتمام لما لها من أثر على العائد والأرباح.

Abstract:

The research aims to demonstrate the impact of internal auditing in reducing liquidity risks in private banks in Karbala Governorate. To achieve this goal, a questionnaire was prepared and distributed to the research sample. 61 questionnaires were analyzed using the statistical program (spss), and the research reached several results, the most important of which is the positive impact of internal auditing in reducing liquidity risks in

banks, and based on the results, several recommendations were reached, the most important to give cash liquidity more attention because of its impact. on gain and profits.

المقدمة:

للمصارف أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لما لها من دور أساسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، لذا من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على تزويد القطاعات الأخرى بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، والمتمثلة بتقديم الخدمات المصرفية والقانونية على اختلاف أنواعها. تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك بشكل عام والبنوك الخاصة على وجه الخصوص، ونظراً لتزايد أهميتها في الوقت الحاضر نتيجة للتغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية التي يواجهها البلد وتأثيرها على البنوك العراقية، حيث تواجه البنوك تحديات كبيرة متمثلة بمخاطر السيولة والإجراءات والخطوات التي يجب اتخاذها لضمان سلامة البنك لأجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يتناسب مع أهداف البنك في تحقيق النمو الاقتصادي.

لذلك لابد من وجود دور كبير وفعال للتدقيق الداخلي في البنوك من أجل توفير معلومات صحيحة لإدارة البنك لتخفيض هذا النوع من المخاطر التي قد يتعرض لها النك.

كما ان التدقيق الداخلي دور كبير في وضع الاقتراحات والحلول المناسبة التي من شأنها ضبط المخاطر المتنوعة والناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام والمحافظة على سيولة البنك.

المبحث الأول منهجية البحث العلمية

مشكلة البحث:

تواجه البنوك العديد من المخاطر ومن ضمنها مخاطر السيولة متمثلة بعدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والتي تنشأ من طبيعة عمل البنك ذاته أو من المشاكل التي تواجه الأسواق بشكل عام، مما يستدعي ضرورة انتباه تلك البنوك إلى هذا النوع من المخاطر عن طريق التدقيق الداخلي في تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن العملاء المحتملون من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة مخاطر السيولة والسيطرة عليها.

كما يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال الاتي:

ما أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في البنوك الخاصة في محافظة كربلاء بالعراق؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من حيث أن مخاطر السيولة هي من أحد المواضيع المهمة جداً في البنوك، ونظراً للتطورات السريعة في القطاع المصرفي وزيادة الاستثمار في هذا القطاع وما صاحب ذلك التطور من مخاطر كبيرة ومن ضمنها مخاطر السيولة والتي لها تأثيرات سلبية على عمل هذه البنوك، فقد يخسر البنك العديد من زبائنه نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية، أو عدم تلبية متطلبات العملاء في الوقت المناسب، وهنا يأتي دور المدقق الداخلي في الحد من تلك المخاطر والسيطرة عليها وتجنبها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- 1. التعرف على أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في البنوك الخاصة.
 - 2. التعرف على مخاطر السيولة في البنوك وأثار ها وإبعادها.
 - 3. التعرف على دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة.

فرضية البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في البنوك الخاصة في محافظة كربلاء بالعراق.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على أساس المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة، حيث قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات بالرجوع إلى الدراسات السابقة والكتب ذات الصلة كما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع آراء أفراد عينة البحث.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من البنوك الخاصة في محافظة كربلاء بالعراق.

عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث من الموظفين في البنوك الخاصة في محافظة كربلاء، وتم اختيار هم بطريقة عشوائية من مجتمع البحث.

أداة البحث:

قام الباحثان بتصميم الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وتم بناءها من خلال الاستعانة بالدر اسات السابقة والأدب النظرى المتعلق في هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة التي تم تطبيق الدراسة فيها على البنوك الخاصة في محافظة كريلاء بالعراق لسنة 2017.

الحدود المكانية : وتتمثل بتطبيق الدراسة الميدانية على البنوك الخاصة في محافظة كربلاء بالعراق.

الدراسات السابقة :

1- دراسة : (Institute of Internal Auditors,2009) بعنوان Internal " Auditing's Role in Risk Management

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة كما حيث تم إعداد استبانه وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر، ووجود الفهم السليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة بالشكل الذي يساعد المدقق في وضع الخطة التدقيقية والتي تراعى منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

2-دراسة (رضوان، 2012) بعنوان " اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية "

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية في غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من اربعة محاور بالاعتماد على الدراسات السابقة والاطار النظري حيث وزعت على المدققين الداخلين في البنوك التجارية في قطاع غزة والبالغ عددهم (31)، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها : وجود دلالة ايجابية بين تطبيق السمات والمتمثلة (بالاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية) من قبل اجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين ادارة المخاطر المصرفية ، وجود دلالة ايجابية بين تطبيق الأداء والمتمثلة (ادارة اجهزة التنشيط والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية ، وجود دلالة ايجابية بين دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكها لإدارة تطبيقها. وحراسة (مرابطي، 2013) بعنوان " دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لو لاية ورقلة "

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة وتكونت عينة الدراسة من (30) مدققا داخلياً بالبنوك المتواجدة في بنوك ورقلة ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها : وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية في البنوك، وانه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وقياسها وانما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات .

4-دراسة صيام (2017) بعنوان " اثر اليات الحوكمة على إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي بمصر "

هدفت الدراسة الى دراسة تأثير اليات الحوكمة على إدارة مخاطر السيولة وصولاً لهذا الهدف قامت الدراسة اولاً بتحليل المؤشرات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة من خلال التحليل الوصفي لمؤشرات كلاً من هيكل الاصول وهيكل الاصول السائلة وهيكل القروض والودائع ومؤشرات الربحية ومؤشرات إدارة مخاطر السيولة وفقاً واكتشاف مدى أختلاف البنوك في المؤشرات المتعلقة بادارتها لمخاطر السيولة وفقاً لثلاث مستويات من الربحية ورغم أتباعها جميعاً لإشراف البنك المركزي المصري، كما تناولت الدراسة مدى أختلاف المؤشرات السابقة قبل وبعد تبني البنك المركزي المصري لإستراتيجية تطبيق الحوكمة في البنوك، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من المصري لإستراتيجية تطبيق الحوكمة في البنوك، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من المنائج من اهمها: هناك تأثير معنوي لاليات الحوكمة وفقاً لخصائص كل بنك.

اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في دراسة صيام مرابطي ورضوان Institute of Internal Auditors في الاهداف حيث جميعها تهدف الى تفعيل دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك إلا انه ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن هذه الدراسة ركزت على بيان أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في البنوك الخاصة في محافظة كربلاء بالعراق وهذا لم تتناوله الدراسات السابقة في حدود علم الباحث .

المبحث الثاني

الاطار النظري

أولاً: الرقابة والتدقيق الداخلي:

يعتبر وجود التدقيق الداخلي في البنوك مهم جداً وذلك للدور المتميز الذي يقوم به تجاه العمليات المصرفية، وقد تزايدت أهمية التدقيق الداخلي نتيجة لتطور العمل المصرفي وما رافق ذلك من تزايد في المخاطر التي تواجهها البنوك عند ممارستها لأنشطتها التجارية المختلفة. وعندئذ كان من الضروري ان يتطور مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ليواكب تلك التطورات ولكي يتمكن من السيطرة على المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أقصى حد ممكن بدأ دور التدقيق الداخلي تجاه العمليات المصرفية مطلع العقد الماضي في الولايات المتحدة نظراً للدور المتميز ونتيجة للخبرات التي يمتلكها موظفي التدقيق الداخلي في وضع الاقتراحات المناسبة التي من شأنها تصحيح عمل البنك وكذلك تقييم أداءه (نجم، 2012).

(أ) الرقابة الداخلية: Internal Control

يمكن تعريف الرقابة على أنها "مجموعة من النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة"(المطارنة،2009: 200-207). كما عرفت ((coso) الرقابة الداخلية بأنها "عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية والادارة العليا، والموظفين الاداريين لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بتحقيق الاهداف المتعلقة بالعمليات والابلاغ عنها والالتزام بها (Everson ,et al) ، كما عرفها المعيار رقم (400) بأنها السياسات والإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة للوصول الى أهدافها

للالتزام بسياسات الإدارة وضمان حماية الأصول ومنع التلاعب والغش والأخطاء وكذلك لضمان اكتمال السجلات المحاسبية وتوفير بيانات ومعلومات موثوقة وبالوقت المناسب يمكن الاعتماد عليها. ومن هذا التعريف نجد ان نظام الرقابة الداخلية يتضمن عدة أهداف منها:

- حماية أصول المنشأة من التلاعب والغش والأخطاء.
 - زيادة الكفاءة الإنتاجية.
 - توفير بيانات ومعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها.
 - . ضمان الالتزام بسياسات وأهداف الإدارة.

وقد ظهرت الحاجة الى الرقابة الداخلية نتيجة لعدة عوامل منها: (المطارنة،2009: 206)

- كبر حجم المنشآت وتطور أنشطته امما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة وحاجة الملاك الى بيانات ومعلومات موثوقة عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمنشأة.
- التعقيد الهيكلي والإداري وما رافقه من وجود عدد كبير من الإدارات داخل المنشأة الواحدة وحاجة الإدارة المركزية للمعلومات عن الأقسام وفروع المنشأة.
- مسؤولية الإدارة عن حماية أصول المنشأة من الغش والتلاعب والأخطاء وتقليل فرص ارتكابها مما استدعى إنشاء نظام رقابي فعال يمكن من خلاله الوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

- تطور عمل التدقيق من التدقيق الشامل الى تدقيق اختباري من خلال استخدام العينات وإجراء الفحص عليها ولا يمكن الاعتماد على نتائج اختبار العينات الافى حالة وجود نظام رقابة فعال وقوي.

(ب) أنواع الرقابة الداخلية:

ينقسم نظام الرقابة الداخلية الى ثلاث أنواع: (المطارنة, 2009: 201-211)

1- الرقابة المحاسبية: Accounting Control

هي مجموعة من الإجراءات والمقاييس التي تمكن من حماية أصول وموارد المنشأة من التلاعب وسوء الاستخدام وكذلك التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية ومصداقيتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها من قبل الإطراف ذات العلاقة. كما تعتبر الرقابة المحاسبية من أهم أنواع الرقابة الداخلية كونها رقابة وقائية أو مانعة تحول دون الوقوع بالأخطاء.

2- الرقابة الادارية: Administrative control

تتضمن الرقابة الادارية جميع الإجراءات والخطط التنظيمية والسجلات التي تهدف الى تحقيق أعلى كفاءة تشغيلية وكذلك التحقق من مدى الالتزام بسياسات وقوانين وتعليمات الادارة.

(ج) مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق coso

لكي يكون اي نظام فعالاً لابد من وجود عدد من المكونات التي يعتمد عليها وتساعد على نجاحه منها (Everson, et al, 2012: 4)

• البيئة الرقابية: وهو احد الأساليب والإجراءات المتخذة من قبل الادارة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، وتقوم بيئة الرقابة الداخلية بالربط بين جميع مكونات الانظمة الرقابية، وبناءاً عليه فان موقف الإدارة العليا هو الذي يحدد جوهر الرقابة الفعالة لصلته المباشرة بها، تتأثر بيئة الرقابة لأي شركة بالعوامل التالية:

- النزاهة والقيم الأخلاقية
 - الالتزام بالكفاءة
- مجلس الإدارة أو مجلس إدارة لجنة التدقيق أو لجنة التدقيق
- فلسفة الإدارة وطريقة تشغيلها فلسفة الإدارة ونمط التشغيل
 - الهيكل التنظيمي
 - تعيين السلطة والمسؤولية
 - سياسات وممارسات الموارد البشرية

وإن توفر هذه العوامل بطريقة متكاملة ومتسقة سيؤدي إلى بيئة تحكم مناسبة لنظام متكامل.

(Alslihat, et al, 2018:191)

• تقييم المخاطر: تقيم هذه المخاطر كل من نظام الرقابة الداخلية وفعالية النظام المحاسبي اللذان يعملان معاً لضمان حصول الشركة على المعلومة الصحيحة، لان الشركة عادةً ما تتعرض إلى مجموعة من المخاطر عند قيامها بنشاطاتها اليومية سواء أكانت داخلية أو خارجية، لذا لابد من تحليلها ومحاولة تخفيف حدة تأثير ها بما يتلائم مع نظام الشركة، وقد تتعلق بالمخاطر المالية مثل (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الشهرة.. وغيرها ؛ أو بمخاطر العمليات مثل (مخاطر الاختلاس ، مخاطر التزوير ، مخاطر السرقة والسطو ، الجرائم الالكترونية... وغيرها) (Niagi,19: 2018)

- الانشطة الرقابية: تتمثل أنشطة الرقابة بالقواعد والإجراءات والسياسات التي تتخذها الشركة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بها ، وهناك العديد من الإجراءات الرقابية أهمها:
- أنشطة الرقابة على التشغيل وهي تقوم بمراقبة ومتابعة تشغيل العمليات في المؤسسة
 - أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية
- أنشطة الرقابة على الالتزام وتهدف إلى التأكد بالالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة
- المعلومات والاتصالات: يتكون هذا العنصر من نظام المعلومات المحاسبي بما في ذلك الطرق والإجراءات المحاسبية المتبعة في تسجيل ومعالجة وتلخيص المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستخدمين المعنيين.
 - المراقبة : مراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييم نوع وجودة الأداء وتتم هذه العملية بطريقتين :
- المراقبة المستمرة للأنشطة: ضوابط يتم تصميمها ضمن المسار الطبيعي للأنشطة التشغيلية ويتم تطبيقا بشكل فعلي ولحظي وتتمتع بالمرونة لتستجيب لأية تغيرات في الظروف المحيطة.
 - التقييمات الدورية المنفصلة: مجموعة من الأنشطة الرقابية تؤدي بشكل منفصل عن سير العمليات التشغيلية وتتم لاحقا بعد إتمام العمليات ويقوم بهذه التقييمات عادة المدققون الداخليون (على وآخرون 2018: 163)

ثانياً: التدقيق الداخلي :

(أ) مفهوم التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل من التطور فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش أصبح اليوم يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء وتم تعريفه على انه" وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبها لإدارة او للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاءة الإنتاجية القصوى" (جمعه، 2015).

كما يعرف التدقيق على انه فحص المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفه او حجمها وشكلها القانوني.

فالمفهوم الشامل للتدقيق يتضمن في محتواه الواسع بأنه: (الوردات،2006)

- ✓ نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تتطلبه الإدارة للقيام بخدماتها.
- ✓ أداة رقابية تقيم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.
 - ✓ وظيفة استشارية القتراح التحسينات اللازمة.

وقد عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية التدقيق بأنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية

ومن هذا التعريف نجد النقاط التالية:

- إن التدقيق عملية منتظمة أي إن عملية التدقيق تعتمد على التخطيط المسبق لما سوف يقوم به المدقق.

- أهمية حصول المدقق على الأدلة والقرائن الملائمة.
- عملية التدقيق تنتهي بإيصال نتائج فحص المدقق للأطراف المعنية مما يعني إن التدقيق هو وسيلة اتصال (المطارنة، 2006: 20).

(ب) أهمية التدقيق الداخلي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة بالمنشأة وخارجها، وليست هي وسيلة بحد ذاتها حيث إن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي لها مصلحة في التعرف على المركز المالي للمنشأة. (المطارنة، 2009: 19).

كما يتمثل هدف التدقيق الداخلي في مساعدة أعضاء الإدارة كافة للقيام بمسؤولياتهم بشكل فعال عن طريق تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والمقترحات بالإضافة إلى تعليمات ملائمة بخصوص الأنشطة محل الفحص ويرتبط المدققون الداخليون بكل مرحلة من أنشطة المنشأة والتي قد تمثل خدمة للإدارة ويمتد ذلك الارتباط إلى مدى واسع من السجلات المحاسبية والمالية إلى الحصول على فهم كامل للإعمال والأنشطة محل الفحص. (لطفي، 2006: 15).

وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في الوقت الحاضر فقد أصبحت نشاطا تقويميا يشمل كافة أنشطة وعمليات المنشأة، كما يهدف إلى تطوير هذه الأنشطة ويعمل على رفع كفايتها الإنتاجية وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات وتعتبر كصمام أمان بيد الإدارة (الخطيب،2010: 133).

ثالثاً: السيولة

(أ) مفهوم السيولة:

السيولة بمعناها المطلق تعنى النقدية (Cash Money)، أما بمعناها الفني فتعنى

قابلية تحويل الأصل إلى نقد لأداء الالتزامات وبالسرعة الممكنة بأقل الخسائر (عبد الحميد،2002: 676). كما يعرفها (Carcello, et al), بانها قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية التي تمثل تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع و طلبات الإئتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع ويطرح (عقل، 2005: 145) مفهومين للسيولة:

- الأول: مفهوم كمي: وينظر للسيولة من خلال كمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت معينإذ تعني السيولة الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد لتمويل احتياجات البنك للسيولة النقدية.
- الثاني: مفهوم التدفق: وهذا المفهوم ينظر إلى السيولة على إنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من نقد من تسديد الزبائن لالتزاماتهم إلى البنك سواء على شكل فوائد أو أقساط قروض...الخ.

وتم تعريفها ايضا بأنها: احتفاظ البنك بجزء من إصوله في شكل سائل وبدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من إستغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع إحتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك أرتباط في أعماله (عساف، 1986، ص:129).

وبناءً على ما تقدم يرى الباحثان أن السيولة هي قدرة البنك على توفير الأموال اللازمة لتلبية متطلبات الزبائن في الوقت المحدد.

(ب) أهمية السيولة:

تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للبنوك لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال البنك Bank Capital Base بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم

وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد البنك يتعرض لهذا الانسياب وتقدم السيولة العديد من الايجابيات منها (عقل،2006،ص:159).

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتز اماته.
- تعزيز ثقة المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابه لمتطلبات الزيائن كلما ظهرت.
 - التأكيد على قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات تجاه العملاء .
 - تجنب سلبيات البيع الجبري لبعض الأصول وماقد تجلبه من خسائر.
 - تجنب دفع كلفة أعلى للحصول على الأموال.
 - تجنب اللجوء الى الاقتراض الخارجي وما يرافقه من تحمل تكاليف إضافية.

كما وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك حيث لاتتمكن إدارة البنك من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والبنك، في حين أن المنشأت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقه وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير على سلامة المركز المالي (الحسيني والدوري، 2000،ص: 94).

(ج) مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنوك على مواجهة الالتزامات أو تمويل الموجودات وعند وجود نقص في السيولة ولا يستطيع البنك الحصول على الأموال عن طريق زيادة الالتزامات أو تحويل الموجودات الى سيولة نقدية بنسبة خسارة وهذا الإجراء يؤثر سلباً على ربحية البنك لذا يتوجب على البنك أن يحتفظ بالسيولة الكافية لمواجهة التزاماته تجاه المودعين إذا ماأراد تعزيز ثقة المودعين به واستمرارها.

√ ولإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال يتطلب الأتي: (احمد، 2013، ص:306)

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة.
 - الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات.
 - تحليل احتياجات التمويل والالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات التي من الممكن تحويلها الى نقد بسرعة.
 - وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر التمويل و آجال استحقاقها. وللسيولة ثلاث إبعاد:
- 1- الوقت: هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات الي نقد.
 - 2- المخاطرة: هي احتمال هبوط قيمة الموجودات.
- 3- التكلفة: هي التضحية المالية مقابل تحويل الموجودات الى نقد لمعالجة الحالة الطارئة

المبحث الثالث

الاطار العملى للبحث

يتعلق هذا المبحث باستكشاف مستوى توافر متغيرات البحث من خلال استخدام الوصف الاحصائي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) فضلا اختبار اعتدالية البيانات وكذلك معرفة مقدار التأثير بين متغيرات البحث، المتغير المستقل التدقيق الداخلي الذي تتكون من عشر فقرات والمتغير المعتمد مخاطرة السيولة الذي يتكون عشرة فقرات ايضا وكما يلي:

أولاً: الوصف الاحصائى لمتغيرات البحث : تهتم هذه الفقرة ببيان مدى اتباع البيانات الخاصة بالبحث للتوزيع الطبيعي اما وبالعرض الاحصائي الذي يوضح مستوى توافر التدقيق الداخلي ومخاطرة السيولة من وجهة نظر عينة البحث، فضلاعن ان الوسط الفرضي للوصف هو (3) والجدول (1) يوضح ذلك:

جدول (1) اعتدالية البيانات والوصف الاحصائي لمتغيرات البحث

Kurtosis		Skewness		الوسط الانحراف		الفقرات	المتغير	ت
Std.				المعياري	الحسابي		المستقل	
Erro	Statisti	Std.	Statisti					
r	С	Error	С					
.532	.863	.269	-1.070-	.690	4.43	X1		1
.532	-1.171-	.269	566-	.969	4.15	X2		2
.532	-1.162-	.269	888-	.894	4.40	Х3		3
.532	756-	.269	879-	1.080	4.18	X4		4
.532	.010	.269	-1.022-	1.260	3.92	X5	التدقيق	5
.532	.998	.269	-1.328-	1.216	4.03	Х6	الداخلي	6
.532	732-	.269	728-	1.146	3.95	X7		7
.532	2.502	.269	-1.351-	.944	3.76	Х8		8
.532	-1.347-	.269	283-	1.067	3.88	Х9		9
.532	-1.084-	.269	423-	1.405	3.48	X10		10
				.330	4.02	المعدل العام		
Ku	rtosis	Skewness		الانحراف	الوسط	الفقرات	المتغير	٢
Std.				المعياري	الحسابي		المعتمد	
Erro	Statisti	Std.	Statisti					
r	С	Error	С					
.532	231-	.269	680-	.959	3.20	Y1		1
.532	-1.154-	.269	386-	1.076	3.57	Y2		2
.532	492-	.269	.592	1.195	2.75	Y3		3
.532	.667	.269	820-	.967	3.66	Y4		4
.532	1.175	.269	-1.181-	1.073	3.75	Y5		5
.532	080-	.269	004-	.575	4.15	Y6	مخاطرة	6
.532	773-	.269	832-	1.227	3.25	Y7	السيولة	7
.532	827-	.269	.909	1.137	2.81	Y8		8
.532	-1.212-	.269	216-	1.036	3.80	Y9		9
.532	-1.588-	.269	336-	1.262	3.77	Y10		10
							المعدل العام	

المصدر: اعداد الباحثين باعتماد مخرجات برنامج 25.spss v

يبين الجدول (1) اعتدالية البيانات من خلال اختباري الالتواء والتفاطح، اذ تشير

البحوث الاحصائية الى انه اذا كانت قيمة معاملات التفلطح والالتواء للبيانات التي جمعها الباحث تتراوح بين (1.96±) فهذا يعني ان البيانات تتوزع طبيعيا وبذلك يجب على الباحث ان يستخدم الاحصاءات المعلمية في عملية تحليل البيانات وهذا ما اظهره التحليل في جدول (1) من ان البيانات تتوزع طبيعيا وعليه سيستخدم الباحث الاحصاءات المعلمية في عملية التحليل، وفيما يلي تفسير الوصف الاحصائي لمتغيري البحث

1. عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير التدقيق الداخلى:

يتضح من الجدول (1) ان الوسط الحسابي الموزون العام بلغ (4.02) وبانحراف معياري بلغ (330) مما يوضح مدى انسجام اجابات عينة البحث تجاه مدى توافر التدقيق الداخلي في البنوك الخاصة عينة البحث في محافظة كربلاء وما يعزز هذه القناعة هو ارتفاع المتوسط العام عن المتوسط الفرضي للبحث البالغ (3) وهذه النتيجة تعد مؤشر جيد كما يتضح من الجدول ان الفقرة 1X كانت بالترتيب الاول كونها حققت متوسط بلغ (4.43) وهو اكبر من باقي متوسطات الفقرات المتبقة وبانحراف معياري بلغ (690) والتي تتعلق بـ (مساهمة المدقق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة التي يمكن ان يتعرض لها البنك) في حين كانت اقل متوسط لدى فقرة 10X اذ بلغ (3.48) وبانحراف معياري بلغ (1.405) والتي تتعلق بـ (يركز المدقق الداخلي على مراقبة المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل كل البنك) مما يؤشر مدى السجام اجابات افراد العينة حول هذه الفقرة، ومن الملاحظ ان جميع فقرات متغير الندقيق الداخلي قد حققت متوسطا اعلى من الوسط الفرضي (3) وهذا يعد مؤشر الجابي يوضح توافر عمليات التدقيق الداخلي ونسبة جيدة ضمن بيئة مجتمع البحث.

2. عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير مخاطرة السيولة:

يظهر الجدول (1) ان الوسط الحسابي الموزون العام بلغ (3.47) وبانحراف معياري بلغ (387.) ويشير المتوسط العام الى انه اكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) اذ توضح النتائج لمتغير مخاطرة السيولة مدى انسجام اجابات عينة البحث حول هذا المتغير ومدى اهميته كما يتضح من الجدول ان الفقرة 67 كانت بالترتيب الاول كونها حققت متوسط بلغ (4.15) وبانحراف معياري بلغ (575) والتي تتعلق بـ (هناك تأثير سلبي على السيولة ناتج عن الخروقات المالية في البنوك) ويعد هذا المتوسط اكبر الوسط الفرضي البالغ (3) مما يوضح مدى انسجاما اجابات افراد العينة تجاه هذه الفقرة في حين حققت الفقرة 73 ادنى المتوسطات اذ بلغ متوسطها (2.75) وبانحراف معياي بلغ (1.195) والتي تتعلق بـ (قيام البنوك بدر اسات حول تحديد أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك) مما يشير مدى انسجام عينة البحث حول الاجابة عن هذه الفقرة الا ان متوسط هذه الفقرة كان اقل من الوسط الفرضي البالغ (3) وكذلك الفقرة الإما بقية الفقرات لهذا المتغير فقد حققت متوسطا اعلى من المتوسط الفرضي مما يعينة البحث بمتغير مخاطرة السيولة.

ثانيا: - اختبار فرضيات الارتباط والتأثير للبحث

تستهدف هذه الفقرة اختبار فرضيات البحث المتعلقة بعلاقات الارتباط والتأثير بين المتغير المستقل التدقيق الداخلية والمتغير المعتمد مخاطر السيولة. اذ اعتمد الباحث على معامل ارتباط بيرسون لاختبار علاقات الارتباط ومعامل الانحدار الخطي البسيط لاختبار التأثير بين المتغيرين، وقبل الدخول في اختبار هذه الفرضية لا بد من الاشارة الى انه سيتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Cohen & Cohen)،

وكالاتي:

علاقة الارتباط منخفضة: اذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من 0.10

علاقة الارتباط معتدلة: اذا كانت قيمة معامل الارتباط بين 0.30 - 0.10

علاقة الارتباط قوية: اذا كانت قيمة معامل الارتباط اعلى من 0.30

اذ توضح نتائج الجدول (1) ان هناك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرين (التدقيق الداخلي ومخاطرة السيولة) بلغ معاملها (**862.) وهي قيمة موجبة تدل على قوة العلاقة بين المتغيرين ضمن مستوى علاقة ارتباط عالية جدا كما ان علامتي النجمة تشير الى معنوية علاقة الارتباط عند (1%) وقد بلغت قيمة التأثير بينهما (.743) وهو مستوى تأثير ايجابي عالي ويدعم هذا التأثير معنويته اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي (87.538) اذ تشير نتائج المعنوية الى معنوية علاقة الارتباط والتأثير بدرجة ثقة (99%) وهذا يدل على ثبوت معنوية العلاقات كما ان بيتا المعيارية بلغت (.801) أي ان تغيرا في التدقيق الداخلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تغيير بمخاطر السيولة بمقدار (80.1). ، وكانت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية على النحو الاتي

جدول (2) تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس ارتباط وتأثير التدقيق الداخلي ومخاطر السيولة N= 08

Sig.	В	F	R ²	R	
.000	.801	87.538	.743	.862**	الرقابة والتدقيق الداخلي

المصدر: من إعداد الباحثان وفقا لمخرجات الحاسبة الالكترونية

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الاستبانة تم التوصل الى النتائج التالية:

- 1- أظهرت النتائج أن هناك مؤشر ايجابي يوضح توافر عمليات التدقيق الداخلي ونسبة جيدة ضمن بيئة مجتمع البحث من خلال ملاحظة ان جميع فقرات متغير التدقيق الداخلي قد حققت متوسطا اعلى من الوسط الفرضي.
- 2- ان هناك علاقة ارتباط طردية بين المتغيرين (التدقيق الداخلي ومخاطرة السيولة) بلغ معاملها (**862) وهي قيمة موجبة تدل على قوة العلاقة بين المتغيرين ضمن مستوى علاقة ارتباط عالية جدا.
- 3- هنالك دور فعال للتدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التي تتعلق بالسيولة في البنوك الخاصة العراقية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصل البحث لها نقترح التوصيات التالية:

- 1- إعطاء السيولة النقدية المزيد من الاهتمام لما لها من الأثر على العائد والأرباح.
- 2-أن يقوم البنك بالتحليل والافصاح عن معلومات كمية عن مؤشرات إدارة مخاطر السيولة خلال دورات اقتصادية مختلفة، فالمعلومات التي ستقدمها تلك الدراسة ستفيد البنك في توقيع المخاطر وعمل اختبارات الضغط، كما سيستفيد منها كافة اصحاب المصالح في تقييم إداء البنك وإضفاء الثقة والمصداقية على عمليات إدارة مخاطر السيولة به.
- 3- الفصل بين الرقابة والتنفيذ في البنوك فيقتصر دور رئيس أدارة البنك على الدور 22

الرقابي والإشرافي للمدير التنفيذي والهيكل الإداري للبنك فلا يقوم أيضاً بدور المدير التنفيذي للبنك.

المراجع باللغة العربية والإنجليزية :

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- احمد، نضال رؤوف (2013)، دراسة مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيات أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي" دراسة تحليلية على مصرف الرافدين"، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36.
- الحسيني ، فلاح و الدوري، مؤيد(2000)،أدارة البنوك" المدخل الكمي والاستراتيجي المعاصر، ط1 دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- الخطيب، خالد راغب (2010)، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في الخطيب، خالد راغب (ط1)، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.
- الفتلاوي، جبار ياسر عبيد(2009)، دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الإئتمان والسيولة في النشاط المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالى للدر إسات المحاسبية والمالية.
- المطارنه، غسان فلاح (2009)، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" بحث مقدم للمؤتمر السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- الوردات، خلف عبد الله (2006)، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق"، (ط1)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جمعه، احمد حلمي (2015)، " المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق" ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

- رضوان ، ايهاب ،(2012)،اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية _غزة _ كلية التجارة
- صيام، دنيا عبد الحكيم، (2017)، أثر اليات الحوكمة على إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي بمصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج 39 ، ع 1 .
- عبد الحميد، عبد المطلب(2002)، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها, الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- عقل، مفلح محمد (2005)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي (ط1)، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عقل، مفلح(2006)، وجهات نظر مصرفية، (ط1)، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن.
- علي، خالد ومحيسن، حسين وعبد الرضا ، ثامر (2018) ، إنموذج مقترح لتقويم ادارة مخاطر الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على وفق اطار coso ، المؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان اربيل العلمية ، العلوم الادارية والمالية ، العدد 2 .
- لطفي، امين السيد أحمد(2005)، "مراجعات مختلفة لإغراض مختلفة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- نوال ، مرابطي (2013) ، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية ورقلة، رسالة ماجستير, جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Alslihat , N , Matarneh ,A . , Abdul Moneim , U. , Alali H., AlRawashdeh ,N .(2014)." The Impact of Internal Control System Components of the COSO Model in Reducing the Risk of Cloud Computing: The Case of Public Shareholding Companies "Amman Arab University, Amman, Jordan .
- Carcello, williams, haka, bettner (2006), financial accounting,12 ed, irwin hill.
- Everson, M ,Soske,S.,Martens,F.,Beston,C., Harris,C.,Garsia,J., Jourdan, C., Posk-Lensky ,J . and perrglia , S. (2012). "Intrnal Control-Integrated Farework
- " Executive summary, the committee of sponsporing organizations of the Treadway Commission (coso).
- https://na.theiia.org/standards guidance [Accessed 23 May. 2018.
- IIA, the Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management. The institute of Internal Auditor, UK, 2009.
- Jerash University, Amman, Jordan, Issn:0254, Vol.33(n.4,2018).
- Niagi , Anne (2018), "Effect Of Internal Controlosn Revenue Collection Of Level Five Hospitals In Kiambu County", Research Project Presented In Partial Fulfilment of The Requrements for The award of the Degree of Master of Business Administration , Business Administeration school , University Of Nairobi .